



مجتمعات محيط القدس التي يتهدها خطر التهجير القسري حزيران/يونيو 2013

حقائق رئيسية

- يعيش ما يقرب من 2,300 فلسطينيا، ثلثهم من الأطفال، في ما يقرب من 20 مجمعا رعويا صغيرا على تلال شرق القدس في المنطقة (ج).
- ما يزيد عن 80 بالمائة من هؤلاء السكان لاجئون بعد طردهم من أماكن سكنهم في جنوب إسرائيل في أوائل الخمسينات. فقدت المجتمعات قدرتها تدريجيا على الوصول إلى مناطق الرعي بسبب التوسع الاستيطاني.
- أصدر ضد منازل معظم العائلات أوامر هدم معلقة، ولا تتصل أي من منازل هذه العائلات بشبكات الكهرباء كما أن نصفها فقط متصل بشبكة مياه.
- تقع معظم هذه المجتمعات داخل ما أصبح لاحقا الحدود البلدية لمستوطنة معاليه أدوميم (36,000 نسمة) وهي منطقة تشبه من حيث مساحتها منطقة بلدية تل أبيب (405,000 نسمة).
- تعتبر المجتمعات الرعوية في المنطقة (ج) من أكثر المجتمعات ضعفا في الضفة الغربية - ما يقرب من 34 بالمائة من سكانها يعانون من انعدام الأمن الغذائي.
- في الفترة ما بين 2008 و2012 هجر ما يزيد عن 4,000 فلسطيني معظمهم من المجتمعات الرعوية تهجيرا قسريا بسبب هدم منازلهم بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء.
- يعيش ما يزيد عن 520,000 مدني إسرائيلي في المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت بما يخالف القانون الدولي وتحصل على معاملة تفضيلية من حيث تخصيص الأراضي والتخطيط وتقديم الخدمات.

وبالرغم من ذلك يثير كلا الموقعين مخاوف خطيرة: إذ أن قلة وفرة أراضي الرعي في الموقعين المقترحين ستقوض الظروف المعيشية التقليدية والثقافية لهذه المجتمعات مثلما حصل مع 150 عائلة تمّ ترحيلها من المنطقة في أواخر التسعينات. إضافة إلى ذلك يقع أحد الموقعين بالقرب من مكب للنفايات مما يثير مخاوف صحية خطيرة.

4. خصصت المنطقة التي تعيش فيها هذه المجتمعات حاليا لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية. ويتضمن ذلك خطة (شرق 1) التي تستشرف بناء آلاف الوحدات السكنية والتجارية الاستيطانية لخلق منطقة مبنية متواصلة بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس. وبالرغم من أن الحكومة الإسرائيلية جمدت هذا المخطط منذ أواخر التسعينات إلا أنها أعلنت مؤخرا عن إعادة تفعيله. ومن المخطط أيضا أن تكون المنطقة المتضررة محاطة بالجدار كذلك، وإذا ما تمّ تنفيذ هذا المخطط فإنها ستقوض الوجود الفلسطيني في المنطقة وتزيد من فصل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية وتحول دون ضمان التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة.

5. وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة أن تنفيذ مخطط "الترحيل" المقترح سيكون بمثابة ترحيل فردي وجماعي قسري وإخلاء بالقوة وهو محظور بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان¹ وبصفتها القوة المحتلة تقع على عاتق إسرائيل مسؤولية حماية السكان المدنيين وإدارة المناطق بصورة تعود بالمصلحة على هؤلاء السكان. ويحظر هدم ومصاردة الممتلكات الخاصة بما فيها المنازل إضافة إلى نقل المستوطنين إلى الأرض المحتلة.

1. يتهدد المجتمعات الرعوية الصغيرة الواقعة في تلال شرق القدس خطر التهجير القسري بسبب مخطط «ترحيل» تبنته السلطات الإسرائيلية. وبررت السلطات هذا المخطط بحجة أن السكان ليس بحوزتهم وثائق تثبت ملكيتهم للأرض. ويعارض السكان في المقابل هذا الترحيل وهم متمسكون بحقوقهم بالعودة إلى منازلهم وأراضيهم الأصلية في جنوب إسرائيل. وحتى تحقيق ذلك طلبت المجتمعات من المجتمع الدولي الحماية والمساعدة في موقعهم الحالي بما في ذلك عمليات تخطيط وتراخيص ملائمة لمنازلهم وممتلكاتهم التي يستخدمونها لكسب الرزق.

2. خلقت مجموعة من التدابير التي تبنتها السلطات الإسرائيلية بيئة صعبة لهذه المجتمعات. وتتضمن هذه التدابير قيودا على وصول السكان إلى مناطق الرعي وقيودا على الوصول إلى الأسواق لبيع منتجاتهم الأمر الذي قوض ظروفهم المعيشية وزاد من اعتمادهم على المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى عمليات الهدم والتهديد بهدم المنازل والمدارس وحظائر الحيوانات والقيود الأخرى المفروضة على الحصول على تراخيص البناء. وأخفقت السلطات كذلك في حماية السكان من تخويف وهجمات المستوطنين الإسرائيليين.

3. إن مخطط "الترحيل" بشكله الحالي يثير مخاوف قضائية وإنسانية خطيرة، إذ لم يكن هنالك أي مشاورات مع سكان المجتمعات المتضررة الذين قيل لهم أن ليس لديهم من خيار سوى المغادرة. وخصصت السلطات الإسرائيلية أراض عامة («أراضي دولة») في موقعين مخصصين لعملية الترحيل وأعدت مخططات هي الآن في مراحل الموافقة النهائية.

1. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، 14، A/67/372، أيلول/سبتمبر 2012، فقرة 37.





مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة
مجتمعات محيط القدس التي يهددها خطر التهجير القسري

كانون أول 2012

